

الحماية المؤقتة

07 ديسمبر 2023

النقاط الرئيسية

- يمكن أن تكون الحماية المؤقتة أداة فعالة لضمان الوصول السريع إلى الحماية والخدمات من دون إرهاب نُظُم اللجوء، ومع ذلك، يجب ألا تُستخدم لثني الأشخاص أو منعهم من التماس اللجوء
- الحماية المؤقتة ليست خطة حماية لاستبدال الالتزامات الدولية القائمة ولا سيّما اتفاقية عام 1951 و/أو بروتوكولها لعام 1967 المتعلقين بوضع اللاجئين أو الصكوك الإقليمية الخاصة باللاجئين، مثل ما يجري عندما تكون الحماية المبدئية أو الحماية الأكثر تفضلية متوفرة وملائمة، وهي ليست استبدالاً للإدارة المناسبة للتدفقات المختلطة
- الحماية المؤقتة ليست ملائمة إذا أصبح البقاء مطوّلاً
- يجب على الترتيب أن يستوفي بالحد الأدنى الاحتياجات الأساسية والمعايير الدنيا لمعاملة تعكس التزامات القانون الدولي للاجئين والتزامات قانون حقوق الإنسان، ويجب أن يضمن الحماية من الطرد والرد وسائر مخاطر الحماية
- يجب ألا تكون الحماية المؤقتة منظمة بطريقة تشجّع على العودة المبكرة

1. لمحة عامة

يمكن أن تكون الحماية المؤقتة أداة فعالة تسمح للدول بالاستجابة للآزمات الإنسانية والمعقدة أو للتنقلات السكانية المختلطة في الأوضاع التي تكون فيها سائر استجابات الحماية غير متاحة أو غير كافية في الأجل القصير بُغية السماح بقبول اللاجئين وتزويدهم بالحماية الفورية من الرد. ينبغي على الحماية المؤقتة أن تضمن للسكان النازحين الحصول على المعاملة الأساسية الدنيا والوصول إلى الحقوق الأساسية للسكان النازحين، ويجب أن يتم تنفيذها بطريقة مبسطة وذات كفاءة.

تُمنح الحماية المؤقتة في بعض السياقات بدون حق الرجوع، في البداية على الأقل، من أجل تحديد صفة اللاجئ، أمّا في سياقات أخرى يمكن توفير الحماية المؤقتة كخيار إضافي للجوء (انظر المدخلات بشأن تعريف اللاجئ، تعريف الشخص عديم الجنسية، ولاية المفوضية الخاصة باللاجئين، الاعتراف المبدئي بصفة اللاجئ).

تُعدّ الحماية المؤقتة ملائمة تحديداً كاستجابة طارئة في أوضاع التدفق المكثف، [1] أو في سياقات أخرى متقلبة أو انتقالية.

قد يشمل دور المفوضية الدعوة إلى توفير الحماية المؤقتة عندما يكون ذلك مناسباً، إضافةً إلى دعم إنشاء استجابة الحماية المؤقتة مثلاً من خلال توفير المشورة التقنية. تكون السلطة المسؤولة في البلد المضيف معنية باتخاذ القرار المتعلق بتوفير حماية مؤقتة. وإنّ المفوضية لا تشجّع الدول على توفير الحماية المؤقتة عندما يكون من المُجدي الاعتراف باللاجئين من خلال نهج مبدئي (انظر المدخل المتعلق بالنهج المبدئي) أو من خلال إجراءات فردية (انظر المدخل المتعلق بتحديد صفة اللاجئ). وعليه، هناك ظروف معيّنة تكون فيها استجابة الحماية المؤقتة بمثابة مكمل ملائم لنظام اللجوء. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون الحماية المؤقتة ذات أهمية خاصة بالنسبة للأطراف من غير الدول في اتفاقية عام 1951/بروتوكولها لعام 1967 المتعلقين بوضع اللاجئين أو بالنسبة لصك إقليمي خاص باللاجئين، ذلك أنّها تشكّل طريقة لتوفير الحماية الفورية وبالتالي لاحترام مبدأ عدم الرد وسائر حقوق الإنسان.

[1] تدفق مكثف يتم تعريفه على أنّه "عدد كبير من الوافدين الآتين من نفس البلد أو المنطقة الجغرافية خلال فترة زمنية قصيرة والذين يصعب عملياً من الناحية الإجرائية أن يتم التحديد الفردي لصفاتهم كلاجئين نظراً إلى أعدادهم الكبيرة".

2. الصلة بعمليات الطوارئ

تُعدّ الحماية المؤقتة ملائمة بشكل خاص في الأوضاع الأربعة التالية:

(i) تدفقات واسعة النطاق لمتمسكي اللجوء أو أزمات متعلقة باللاجئين أو أزمات إنسانية أخرى على سبيل المثال، يمكن أن تكون الحماية المؤقتة ملائمة تحديداً في الأعقاب المباشرة لوقوع كارثة مفاجئة عندما يكون البلد الأصلي في طور تعبئة الموارد، بما في ذلك المساعدة الدولية، من أجل الاستجابة للكارثة؛

(ii) التنقلات السكانية المعقدة أو المختلطة عبر الحدود، بما يشمل الوافدين بالقوارب وسيناريوهات الإنقاذ في البحر؛

(iii) سياقات متقلبة أو انتقالية [مثلاً في بداية أزمة ما عندما يكون السبب والطابع المحددين للتنقل غير مؤكدين، أو في نهاية أزمة ما عندما يحتاج الدافع للمغادرة مزيداً من التقييم]؛

(vi) شروط أخرى استثنائية ومؤقتة في البلد الأصلي تستدعي توفير حماية دولية وتمنع العودة بأمان وكرامة.

في كل سيناريو من هذه السيناريوهات الأربعة، يكون التحديد الفردي لصفة اللاجئ إما غير قابل للتطبيق أو غير مجدٍ، أو كليهما.

3. التوجيه الرئيسي

في سياق حالة طوارئ، تتمثل المسألة الرئيسية التي ينبغي تحديدها في معرفة ما إذا كانت الحماية المؤقتة تشكل آلية ذات

صلة وملائمة لكي تتم الدعوة إليها في وضع معيّن. وينبغي اتباع الخطوات التالية من أجل التوصل إلى قرار مناسب:

- جمع وتحليل معلومات بشأن مواصفات الأفراد الوافدين، والإطار القانوني الوطني، والخيارات المتاحة لمنح الحماية والمساعدة بغية تحديد استجابة الحماية الأكثر ملاءمة. وقبل النظر في الحماية المؤقتة، ينبغي النظر في آليات الحماية القائمة لمعرفة ما إذا كانت قادرة على الاستجابة، ولا سيما آلية تحديد صفة اللاجئ من خلال تحديد جماعي أو نهج مبدئي.
- يمكن إدراج الأفراد الذين يتنقلون في تدفقات مختلطة ضمن فئات مختلفة ومتداخلة، وقد تكون النهج المتميزة مطلوبة ولا سيما عندما تكون النهاية المؤقتة قد انتهت.
- إن تطبيق الحماية المؤقتة في سياقات متقلبة وانتقالية يتطلب النظر بعناية فيما إذا كان الانتقال إلى نهج مبدئي مطلوباً ما إن يتّضح الفهم لطابع اللاجئين في التنقل.
- انظر في الجوانب العملية لتنفيذ الحماية المؤقتة بما يشمل طرائق التنفيذ المحتملة بغية تقييم الجدوى من تنفيذ نهج من هذا القبيل.
- ناقش الأمر مع المكتب الإقليمي المعني وشعبة الحماية الدولية من أجل ضمان الاتساق الإقليمي والعالمي.
- إذا تم تقدير أنّ الحماية المؤقتة هي نهج غير ملائم، فينبغي حينئذ دعوة السلطات أو استشارتها بشأن الحاجة والملاءمة والمنافع المتأتية من استجابة الحماية المؤقتة.
- قد تتفق الدول على تحديد أطر زمنية للحماية المؤقتة الممنوحة إذ تمتد عادةً لفترة ستة أشهر، على أن يتم تمديدها ما دامت الظروف مستمرة. في حالات تمديد البقاء، ينبغي أن يتم تحسين معايير المعاملة بشكلٍ تدريجي وكذلك القرارات المتخذة بشأن توقيت انتهاء الحماية المؤقتة.
- تأكد من أنّ المجموعة التي ستكون مؤهلة للاستفادة من الحماية الدولية محددة بوضوح. يتعيّن النظر في وضع اللاجئين الآتين من البلد الأصلي نفسه أو حملة نفس الجنسية الموجودين فعلاً على الأراضي (على عين المكان) والذين لا يستطيعون العودة أو لا يمتلكون وسائل قانونية أخرى للبقاء.
- تعاون مع السلطات لإعداد إجراء فعال يسمح بطلب الحماية المؤقتة والفرز/التسجيل لهذا الغرض إضافةً إلى استصدار الوثائق. يجب أن تشمل هذه الإجراءات على دعم الأشخاص الضعفاء أو ذوي احتياجات ملحة للحماية.
- تفعيل الاستشارة والاستعلام بالنسبة للسكان المتضررين. من المهم جداً التأكد من إبلاغ الأفراد أو المجموعات بانتظام بشأن الغرض من الحماية المقدمة ونطاقها ومدتها، وذلك من أجل إدارة التوقعات وتفاذي التنقل بدون مبرر إلى داخل بلد مضيف وخارجه.
- في حالات الطوارئ المرتبطة بنزاع مسلح وفي سائر الأوضاع المنطوية على أعمال عنف، يجب على الفور تحديد المحاربين أو المقاتلين الناشطين وفصلهم عن السكان المدنيين. (انظر المدخل بشأن الطابع المدني للجوء).

الاعتبارات الإدارية الرئيسية

يجب اتخاذ القرار المتعلق بالدعوة إلى الحماية المؤقتة بالاستناد إلى تحليل السياق التشغيلي، بما في ذلك توافر وكفاءة سائر آليات الحماية في البلد المضيف.

من الضروري إنشاء آلية رصد وتقييمات منتظمة من أجل ضمان ملاءمة الاستجابة المنفذة للأفراد في مراحل مختلفة من الطوارئ.

من المهم التأكيد من أنّ تدابير الحماية المؤقتة تشمل المعايير الدنيا للمعاملة، والتي يتعيّن تحسينها إذا تقرر تمديد البقاء.

إنّ تنفيذ الحماية المؤقتة بكفاءة يتطلب شراكات على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو على كِلا الصعيدين من أجل المشاركة المستمرة للشركاء الوطنيين.

المبادئ والمعايير الجوهرية

- الحماية المؤقتة (التي يُشار إليها أيضاً بـ "الحماية المؤقتة أو ترتيبات البقاء") هي عبارة عن "أدوات" عملية للحماية الدولية ويجب أن تشكّل عنصراً مكمّلاً للجوء.
- إنّ توفير الحماية المؤقتة هو عمل إنساني وغير سياسي.

تعدّ الحماية المؤقتة جزءاً من الاستجابة الإنسانية ويجب أن تكون مرنة كي تتفاعل بشكلٍ سريع مع أزمة أو كارثة ما، أثناء تقديم حد أدنى من مستوى الحماية.

تساهم الحماية المؤقتة في إدارة أفضل لنظام عالمي للاستجابة للأزمات الإنسانية والتنقّلات السكانية المعقدة والمختلطة عبر الحدود، حيث تركز على عملية مشتركة متعددة الأطراف وعلى مشاركة الأعباء والمسؤوليات بإنصاف.

إذا كان من الممكن الاتفاق على الحماية المؤقتة على صعيد متعدد الأطراف أو إقليمي، يمكن أيضاً للأطراف المتفقة أن تعالج مخاوف الدول وتحدّ من الدوافع وراء التنقّلات الثانوية غير المنتظمة مع تعبئة الموارد وحشد المساعدة الإنسانية وبناء تضامن عالمي وإقليمي.

- يجب أن تكون الحماية المؤقتة موجّهة نحو الحلول ومحدودة من حيث فترتها الزمنية.

إنّ الحماية المؤقتة تسمح للسكان المعنيين بقبولهم على الأراضي، بما في ذلك قبول الوافدين عند نزولهم من القوارب.

يجب أن يُسمح للمستفيدين من الحماية المؤقتة أن يبقوا في البلد المضيف وأن يتمتعوا بمجموعة معايير المعاملة الدنيا، مع الحفاظ على أي معايير أكثر تفضلية يمكن تطبيقها.

يتم توفير الحماية المؤقتة من دون المساس بالتزامات الدول بموجب القانون الدولي، بما في ذلك تحديداً اتفاقية عام 1951 وبروتوكولها لعام 1967 المتعلقين بوضع اللاجئين وكذلك سائر صكوك حقوق الإنسان والصكوك الإقليمية الخاصة باللاجئين التي وقعت تلك الدول عليها.

ينبغي عدم تقديم الحماية المؤقتة كبديل عن سائر آليات الحماية التي تشكل استجابة ملائمة للوضع القائم، أو كبديل عن خطط الحماية القائمة التي يمكن تطبيقها والتي قد تكون أكثر ملاءمة.

المخاطر

مخاطر قانونية: إنّ الحرمان من الحماية المؤقتة قد يجعل الأشخاص معوزين ومعرّضين لخطر انتهاكات حقوق الإنسان ولخطر الرد.

مخاطر سياسية: تمييز غير كافٍ بين فئات الأشخاص المحتاجين للحماية على أساس إنساني؛ عدم وجود ترتيبات دائمة منسقة وذات كفاءة ومتفق عليها من شأنها أن تعرّض الوصول إلى الحماية المطلوبة للخطر؛ اختيار تطبيق الحماية الدولية يجب ألا يضعف سائر الاستجابات القائمة على المعاهدات. مخاطر متعلقة بالسمعة: المعلومات الخاطئة بشأن الغرض من ترتيبات الحماية المؤقتة ونطاقها ومدتها قد يؤدي إلى زيادة مخاطر الغش، وهذا من شأنه أن يضعف الفعالية والنزاهة في الحماية الممنوحة؛ والضرر الذي ي طال مصداقية المفوضية وسمعتها.

مخاطر متعلقة بالأخطار: يجب الوثوق بالدول الأطراف في اتفاقية عام 1951 و/أو بروتوكولها لعام 1967 المتعلقين بوضع اللاجئين وفي الصكوك الإقليمية ذات الصلة لكي تتمكن هذه الدول من العمل بحسن نية وكي لا تلجأ إلى تطبيق الحماية المؤقتة في الأوضاع التي يمكن أن تنطبق فيها استجابات أخرى قائمة على الاتفاقيات.

الموارد والشراكات

الشراكات: المسؤولون الحكوميون بما في ذلك الوزارات والوكالات المعنية، والهيئات والمحافل الإقليمية ذات الصلة، والسلطات المختصة بإدارة الحدود، والمنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء المنفذين.

مرحلة ما بعد الطوارئ

في الأوضاع المتقلبة والانتقالية، أبقِ قيد الاستعراض الانتقال إمّا إلى الاعتراف المبدئي أو إلى إجراءات التحديد الفردي لصفة اللاجئ أو غيرها من أشكال الحماية الدولية التكميلية حسب الاقتضاء.

أهداف الحماية

- التأكد من توفير الحماية الدولية للأشخاص المحتاجين إليها.
- التأكد من تطبيق مجموعة المعايير الدنيا للمعاملة والبقاء بالنسبة للأشخاص والسكان المعنيين، مع الحفاظ على المعايير الأكثر تفضلية التي يمكن أن تكون منطبقة.
- ضمان أن توضع ترتيبات مناسبة موضع التنفيذ لاستقبال السكان المتضررين، بما يكفل وصولهم إلى الأراضي وتلبية احتياجاتهم الفورية وتفعيل الآليات اللازمة للتعرف على هوياتهم وتسجيلهم واستصدار وثائقهم من أجل تحديد الأشخاص ذوي أوجه ضعف معينة أو احتياجات محددة للحماية، مثل الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقات.

• إتاحة معلومات مهمة متعلقة بوضع البلد الأصلي أثناء تطبيق الحماية المؤقتة.

المرافق

[UNHCR, Guidelines on Temporary Protection or Stay Arrangements, February 2014](#)

4. جهات الاتصال الرئيسية

في شعبة الحماية الدولية (المقر الرئيسي)، يُرجى الاتصال بقسم سياسة الحماية والمشورة القانونية في شعبة الحماية الدولية (لتوضيح المبادئ)؛ قسم تحديد صفة اللجوء (لتطبيق الحماية المؤقتة كجزء من استراتيجيات المعالجة في عمليات الولاية)؛ وحدة اللجوء والهجرة (للمشورة بشأن التنفيذ في أوضاع التنقل المختلط).